**- محضر جلسة -**

**لجنة الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد**

**جلسة عدد 4 يوم الثلاثاء 13 مارس 2012**

استهلّ السيد رئيس اللجنة الاجتماع بعرض جدول أعمال الجلسة المتعلق بـ :

* عرض تقرير الوفد المنبثق عن اللجنة إثر زيارة العمل التي أدّاها إلى كلّ من السيدين : وزير الإصلاح الإداري السيد محمّد عبو ووزير حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية السيد سمير ديلو.
* النظر في الملفات المحالة على اللجنة : ملف البنك المركزي
* مسائل مختلفة : اقتراح استدعاء السيد رئيس لجنة المصادرة والسيد محافظ البنك المركزي بوصفه رئيس لجنة استرجاع الأموال الموجودة بالخارج والمكتسبة بصورة غير مشروعة .

إثر ذلك أحيلت الكلمة إلى السيد مقرر اللجنة الذي تساءل عن مسألة تواصل عمل لجنة تقصي الحقائق حول الرشوة والفساد خاصة بعد جلسة الاستماع إلى ممثلي هذه اللجنة التي تبيّن أنها بحوزتها ملفات لم تنظر فيها بعد في حين أنها علقت أشغالها إثر وفاة رئيسها المرحوم عبد الفتاح عمر .

كما اقترح السيد المقرر تكوين نواتات للجنة الخاصة في الجهات بالتنسيق مع المجلس الوطني التأسيسي كصيغة للتواصل مع المواطنين بالجهات.

وطالب أحد الأعضاء بتصريح من رئيس الحكومة حول مآل لجنة تقصي الحقائق والحسم في مواصلتها لأشغالها من عدمه . كما تعرّض أعضاء آخرون إلى ضرورة الإسراع بتفعيل المرسوم عدد 120 المتعلق بإحداث هيئة مستقلة لمكافحة الفساد وعرضه على المجلس الوطني التأسيسي حتى يتبين للجنة كيفية التواصل مع لجنة تقصّي الحقائق الحاليّة خاصة فيما يتعلق بالملفات التي لم تُدرس بعد وكذلك تحديد الأولويات .

ومن جهة أخرى قام أحد النواب باقتراح دمج لجنة تقصي الحقائق مع اللجنة الخاصة بالمجلس الوطني التأسيسي على أن يترأّسها رئيس لجنة الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد وتساعد تركيبتها في الإسراع في البتّ في الملفات بالاستعانة بالخبرة التي تكوّنت لدى أعضاء لجنة التقصي والشرعية التي يتمتع بها أعضاء المجلس التأسيسي .

كما دار نقاش مستفيض حول مهامّ اللجنة وصلاحياتها والدّور الموكول لها كسلطة شرعية لمكافحة الفساد والمساهمة في الإصلاح الإداري، حيث اعتبر بعض النواب أن الفصل 72 من النظام الداخلي لا يخوّل للجنة القيام بهذا الدور الذي يتجاوز المتابعة ويجب أن يمرّ نحو التحقيق ويرى البعض الآخر أن المتابعة تقتضي وجود هيكل أو جهة تقوم بنفس الدّور سواء على مستوى السلطة التنفيذية أو كجهة مستقلّة وأن اللجنة الخاصة ستنظر وتتابع أشغال ونتائج تمّ التوصّل إليها وهي بالتالي غير ملزمة بالتحقيق وإنما برفع التوصيات وهو ما لا يتماشى والمسؤولية الملقاة على عاتق أعضاء المجلس الوطني التأسيسي كسلطة أصلية شرعية يتوجّه إليها المواطنون بطلباتهم حول رفع المظالم والكشف عن ملفات فساد خاصّة على مستوى الجهات .

وأمام اختلاف وجهات النظر في هذه المسألة والغموض الذي أعرب عنه البعض في مستوى نصّ النظام الداخلي مقارنة بالدّور الموكول للجنة فإنّه تمّ تكوين فريق عمل لمزيد التعمّق في مهام وصلاحيات اللجنة وتقديم مقترحات عملية ترفعها اللجنة إلى الجلسة العامة لتحديد منهجية عمل واضحة واختيار الأولويات .

**فريق عمل لوضع التصورات العامة لصلاحيات اللجنة وفقا لمهامها وإعداد خطة عمل على ضوء ذلك :**

* سناء مرسني (منسقة)
* الهادي بن براهم
* منجي الرحوي
* سامية حمودة عبّو
* محمد الطاهر إيلاهي
* اسكندر بوعلاقي

وفي إطار مناقشة بعض الأحداث الجارية على الساحة الوطنية طلب أحد أعضاء اللجنة بالقيام بزيارة ميدانية إلى أحد المصانع التي تمّ خوصصتها وتشهد مشاكل اجتماعية حادّة ، واقترح نائب آخر التصدي لمحاولات بعض الأشخاص لاقتناء قوارب صيد على ملك الدولة بطرق غير مشروعة واستغلال النيابات الخصوصية لنفوذها للتفريط في العقارات وإسناد رخص ، وهو ما اعتبره من المهام الأصلية لأعضاء اللجنة التي تمثل إرادة الشعب وتلتزم بحماية ممتلكاته.

إثر ذلك تولّى مقرر اللجنة استعراض حصيلة أعمال الوفد الذي زار السيد وزير الإصلاح الإداري مشيرا إلى غياب التغطية الإعلامية لهذه الزيارة . وفيما يلي نصّ التقرير:

|  |
| --- |
| في إطار التشاور والحوار بين المجلس الوطني التأسيسي والسلطة التنفيذية وتكامل دورهما في مجالات مكافحة الفساد والإصلاح الإداري .  وباعتبار الجدل القائم داخل اللجنة حول المهام الموكولة لها كلجنة خاصة بمقتضى النظام الداخلي للمجلس وما يلائمها من صلاحيات ، دارت جلسة عمل بحضورالسيد محمد عبو الوزير المكلف بالإصلاح الإداري ووفد من أعضاء المجلس الوطني التأسيسي يتركب من : **نجيب مراد - جلال بوزيد - سناء مرسني - مفيدة مرزوقي- سامية حمودة عبو-**  **حنان الساسي.**  وقد توجه أحد أعضاء الوفد سؤال للسيد الوزير حول المهام المطروحة على وزارته ، كماتساءل أعضاء الوفد عن أهم الملفات المطروحة على الوزارة والتي ينتظر صدور إجراءات عملية بشأنها في المدى القريب والمتوسط، كما عبروا عن استياء شريحة هامة من المواطنين بخصوص الإدارة التي لم تشهد أي إصلاحات بل وأن الفساد تفشّى فيها جراء استغلال البعض لمواقعهم في اتخاذ القرار.  ومن جهته أفاد السيد الوزير بأن الوزارة بصدد وضع تصورات لتحسين المناخ الإداري بتبسيط الإجراءات وإرساء مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة ودعم الشفافية وهو ما سيساهم بصفة آلية في التقليص من الفساد الإداري معتبرا أن تحديد أصناف الخدمات الإدارية وما يقابلها من وثائق ومن إجراءات مع ضبط المدة الزمنية وتبليغ ذلك للمواطن سيؤسس لثقافة النزاهة والإنضباط في إسداء الخدمات الإدارية ويمنع فرص الرشوة.  وفي ذات السياق، ذكر السيد الوزير إجابة عن التساؤل حول إرساء الحكومة الإلكترونية، بأن ذلك مرتبط بتوفر موارد مالية هامة وموارد بشرية ذات كفاءة في استعمال التكنولوجيات الحديثة في حين أن تشخيص الوضع الراهن يبرز أن استغلال بعض التطبيقات الإلكترونية يستدعي دورات تكوين وتدريب في المجال وأبرز أن القطاع الخاص متطور أكثر من القطاع العام في مجال تقنيات الإعلامية TIC والتواصل .  كما تعرض السيد الوزير إلى عمل الأجهزة الرقابية الحالية و كيفية تفعيل دورها الرقابي و الوزارة بصدد دراسة إقتراحات تكون متماشية و عمل اللجان التأسيسية في هذا المجال.  كما أفاد أن مشاركة الموظفين العموميين في دورات التكوين والتدريب داخليا وخارجيا وفي المهمات بالخارج لا تقوم في أحيان كثيرة على أسس موضوعية وأن الوزارة بصدد القيام بإصلاحات في هذا المجال من ذلك نشر كل الدعوات على الأنترنات ومن جهة أخرى تعرض إلى إدخال تعديلات على تركيبة لجان المناظرات والإستعداد لعرض مشروع قانون حول الإنتدابات الإستثنائية على المجلس الوطني التأسيسي .  وإجابة عن التساؤل حول إيجاد صيغ مرنة في التوقيت والعمل عن بعد أبرز السيد الوزيرأن ذلك سيترك لتقدير رئيس الإدارة حسب طبيعة العمل وأن الوزارة بصدد درس مشروع تحديد أيام العمل في الأسبوع بخمسة أيام مع تفعيل آلية العمل نصف الوقت بثلثي الأجر بالنسبة للمرأة وتعديل ما فيه من نواقص مما جعل عدد المنتفعات به قليل .  وتعرض أعضاء الوفد إلى حالات الفساد الإداري التي تستدعي التدخل السريع كالديوانة والسجون واقترحوا أن تتم الزيارات الميدانية بصفة فجئية دون إعلام مسبق لوزارات الإشراف حتى يتبين أعضاء المجلس التأسيسي مدى مصداقية ما ينقل لهم ويتمكنوا من طرح الحلول الملائمة، واعتبر السيد الوزير أن هذا المقترح يشهد واجهته من المرتبة التي يتبوّأها المجلس الوطني التأسيسي. وأضاف أن زيارة السيد رئيس الحكومة مرفوقا بالسيد وزير حقوق الإنسان إلى سجن ثكنة العوينة أين يتم الإحتفاظ بعدد من المسؤولين السابقين كان رسالة إلى الموقوفين وإلى الرأي العام الداخلي والخارجي بأن احترام حقوق الإنسان هو من المبادئ الثابتة للحكومة الحالية .  أما بخصوص التساؤل حول مآل أجهزة التنصت التي تم اكتشافها في القصر الرئاسي ويشاع أنه تم نقلها إلى وزارة الدفاع وتواصل التعدي على الحريات الشخصية فإن السيد الوزير أفاد أنه يجب وضع إطار قانوني لذلك على غرار التجربة الفرنسية التي تجعل هذه العملية خاضعة لرقابة قانونية تمنع التنصت دون إذن قضائي.  وشكّل موضوع التواصل الإعلامي بين الحكومة ووسائل الإعلام نقطة استفهام كبيرة توقّف عندها أعضاء الوفد ليقترحوا التعامل بصفة حاسمة وجريئة مع بعض الملفات الحساسة مع ضرورة الحرص على نقل ذلك للرأي العام بشفافية ومصداقية والإرتكاز على شرعية الحكومة في اتخاذ الإجراءات التي تتناسب مع أهداف الثورة حتى لا تنعت الدولة بالضعف وعدم قدرتها على التنفيذ.  وقد امتدت الجلسة على مدى حوالي ساعتين وانتهت بالاتفاق حول أسلوب التشاور المستمر والتنسيق وتبادل الآراء بين الجهاز التنفيذي والجهاز التأسيسي . |

وأثناء مناقشة هذه الورقة أعرب السيد رئيس اللجنة عن أهمية التفكير في إعادة هيكلة الإدارة وليس فقط القيام بإصلاحات في مستوى المنظومة الإعلامية أو تبسيط الإجراءات بل إنّ التعصير الإداري الإداري إذا لم يصحبه تطوير لمفهوم المرفق العمومي وإعادة تنظيم هيكلي لا يمكن أن يستجيب لمتطلّبات مكافحة الفساد والإرتقاء بإنتاجية الموظف تتطلّب سياسة تكوين مستمر وتوفير مهارات لاستيعاب البطالة .

إثر ذلك تولّى السيد المقرر تلاوة التقرير الثاني حول الزيارة التي قام بها الوفد إلى السيد وزير حقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية مشيرا إلى أن الزيارة المزمع القيام بها إلى السيد وزير الحوكمة ومكافحة الفساد لم يُحدّد موعدها بعد نظرا لالتزامات الوزير .

|  |
| --- |
| وقام الوفد المتكوّن من السيدات والسادة : نجيب مراد – سناء مرسني – حنان الساسي – جلال بوزيد – مفيدة مرزوقي يوم الثلاثاء لمقابلة السيد وزير حقوق الإنسان والعدالة والإنتقالية .  وافتتح الجلسة السيد نجيب مراد مقرر اللجنة الذي أكد أن هذا اللقاء يندرج في إطار التواصل والتشاور مع السلطة التنفيذية لمكافحة الفساد وإرساء أسس العدالة الإنتقالية حتى تتمكن بلادنا من تحقيق أهداف الثورة والقطع مع الماضي وبناء دولة الحقوق والحريات . كما توجّه السيد المقرر يتساؤل حول التباطؤ الملاحظ في استبعاد أشخاص عرفوا بتواطئهم وضلوعهم في ملفات فساد، مما يثير الإستياء في بعض المؤسسات ولدى الرأي العام ويتسبب في إهدار المال العام بسبب إمعان، هذه الفئة استغلال نفوذها وقيامها بتجاوزات وكمثال على ذلك ما يحصل في الديوانة و النيابات الخصوصية للبلديات .  وأوضح السيد الوزير في هذا الصدد أن إحالة بعض الملفات على القضاء كانت سريعة ف بعض الأحيان وتتطلب التثبت والتقصي في أحيان أخرى، كما أفاد أن إيجاد آليات قانونية تتماشى و متطلبات الإنتقال الديمقراطي ولتحقيق أهداف الثورة وتتجاوز القصور الإجرائي الحالي أمرمهمّ وأضاف أن عوائق الإصلاح يمكن أن تتعدّد فمنها ما هو مرتبط بالإدارة نفسها ومدى تصديها لعملية الإصلاح ومنها ما يعود إلى سلطة الدولة وهيبتها وتغييب هذه القضايا في وسائل الإعلام وبالتالي فإن المسار الإصلاحي لا يمكن إلاّ أن يكون تدريجيا .  أما بالنسبة للعدالة الإنتقالية فإن أعضاء الوفد تطرقوا إلى كيفية ترافق مسار العدالة الإنتقالية مع إصلاحات جوهرية على مستوى مؤسسات الإعلام والأمن حتى يتسنى بناء حوار وطني تشاركي شفاف وموضوعي. كما استفسروا عن مشاركة المجلس الوطني التأسيسي بوصفه من سيسنّ القانون الأساسي المنظم للعدالة الإنتقالية طبقا للفصل 24 من القانون التأسيسي المنظم للسلط العمومية .  ردا على هذه التساؤلات بيّن السيد الوزير أنه جرت العادة أن تقوم هيئة خاصة و مستقلة بالشهر على وضع أسس العدالة الإنتقالية غير أنه وبالنظر إلى خصوصية التجربة التونسية ارتأت الحكومة على أن يكون الجهاز حكوميا على أن يترجم المسار وفاقا وطنيا يكون للدولة فيه دور توفير الأدوات . |

وبعد الإستماع إلى بعض التفاصيل التي قدّمها مقرر اللجنة وبعض أعضاء الوفد حول نتائج الزيارة، تقرر تكوين ثلاث فرق عمل تعمل على وضع خطّة عمل للنظر في مجالات النظرالتابعة لاختصاصات اللجنة وهي الإصلاح الإداري ، مكافحة الفساد، استرجاع الأموال العمومية المنهوبة وذلك حتى يتسنّى التعمق بالشكل الكافي في هذه الإختصاصات وتقديم مقترحات عمليّة للجنة .

كما تقرر إستدعاء السيدين رئيس لجنة المصادرة والسيد محافظ البنك المركزي بوصفه رئيس اللجنة الوطنية لاسترجاع الأموال الموجودة بالخارج والمكتسبة بصورة غير مشروعة ، وذلك للإستماع إليهما بخصوص الأشغال التي قامت بها اللجنتين والنتائج التي توصلت إليها .

**فريق عمل للتعمق في المسائل المتعلقة بمكافحة الفساد**

* منية القصري (منسقة)
* عبد الرؤوف العيادي
* نجيب مراد
* سناء مرسني
* مفيدة مرزوقي
* المعز بلحاج رحومة
* سامية حمودة عبو
* علي حويجي
* محمد الطاهر إيلاهي
* منى بن نصر
* عائشة الذوادي

 **فريق عمل للتعمق في المسائل المتعلقة باسترجاع الأموال المنهوبة**

* منجي الرحوي
* رفيق التليلي
* جلال بوزيد
* الهادي بن براهم
* حافظ الأسواد
* اسكندر بوعلاقي

**فريق عمل للتعمق في المسائل المتعلقة بالإصلاح الإداري**

* حنان ساسي (منسقة)
* صلاح الدين الزحاف
* سليم عبد السلام
* نجلاء بودربال المجيد

ورفعت الجلسة على الساعة الثامنة وعشر دقائق على أن يقع تحديد موعد اجتماعها المقبل لاحقا بعد القيام بالإتصالات لتحديد مواعيد الإستماعات .

**رئيس اللجنة المقرر**

**صلاح الدين الزحاف نجيب مراد**